وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ١٢ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

17 اتفاقية لجامعة الملك فهد للبترول تدعم البحث والتطوير في الطاقة والمياه والتصنيع والتقنية الاقتصادية

وقعت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بحضور الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة رئيس مجلس أمناء الجامعة، 17 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم مع عدد من الجهات الحكومية والشركات الكبرى، لتعزيز مواءمة مخرجات التعليم والأبحاث العلمية في الجامعة مع الاحتياجات التنموية الإستراتيجية للمملكة، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال دعم منظومة البحث والتطوير في قطاعات مهمة مثل الطاقة والمياه والتصنيع والتقنية وغيرها.

ووقعت الجامعة، ملحقا لمذكرة التفاهم الموقعة سابقا مع وزارة الدفاع، يتضمن تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين عبر برنامج الإيفاد لبرامج الدراسات العليا في الجامعة، ومذكرة تفاهم أخرى مع وزارة الداخلية لإنشاء تعاون مشترك في المجالات الأكاديمية والبحثية، ومذكرة تفاهم مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، في مجالات دراسة مصادر المياه المختلفة لتبادل الخبرات العلمية وتطوير القدرات البشرية، ودراسة المياه الجوفية في المملكة.

كما تضمّن حفل التوقيع مذكرة تفاهم بين الجامعة وبرنامج استدامة الطلب على البترول، لدعم الابتكار والتطوير في المجالات المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية، وتوحيد الجهود؛ للإسهام في تعزيز وخلق بيئة مستدامة، ومذكرة تفاهم مع الشركة العربية للجيوفيزياء والمساحة (أركاس)، لتبادل الخبرات في مجال الاستكشافات التعدينية، واتفاقية تعاون مع شركة يوكو جاوا العربية السعودية، لتطوير تقنيات جديدة ودفعها نحو التسويق التجاري.

ووقّعت الجامعة اتفاقية تعاون مع مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية، في مجالات تطوير المنتجات والخدمات في قطاع الأمن والدفاع، واستثمار ودفع الابتكار في المشاريع المشتركة، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم مع شركة إي أر جي العربية، في مجال التكنولوجيا التابعة للتعدين، والبحث والتطوير والتعليم الأكاديمي.

وزير الطاقة يرعى افتتاح مصنع «دسر» و«بيكر هيوز» لتصنيع المواد الكيميائية بالجبيل

عكاظ

برعاية وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وحضور وزير الاستثمار المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، ووزير الصناعة والثروة المعدنية بندر بن إبراهيم الخريف، افتتحت الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية (دسر)، وشركة بيكر هيوز لتكنولوجيا الطاقة، اليوم، مصنعًا لتصنيع المواد الكيميائية بالجبيل، يركز على توفير احتياجات حقول البترول من المواد الكيميائية الصناعية.

وتستهدف منشأة بيترولايت السعودية للكيماويات زيادة أهداف قاعدة التوريد في المملكة من المواد الخام مثل المذيبات والجليكولات، إضافة إلى تسريع تطوير مهارات وقدرات الكوادر البشرية السعودية في التصنيع، ما يسهم في رفع نسبة التوطين، كما سيسهم التسليم السريع للحلول الكيميائية في أن تصبح المنشأة أقرب للعملاء والموردين، ما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في جميع الأعمال.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة «دسر» الدكتور رائد الربي: يأتي تأسيس منشأة بيترولايت السعودية للكيماويات تعظيما للأثر التنموي والاقتصادي في المملكة، وإننا في «دسر» نعتز ونقدر الشراكة المميزة مع بيكر هيوز التي نرى اليوم واحدة من ثمراتها، فهذا المشروع الجديد سيوفر فرصا وظيفية مميزة لأبناء وبنات الوطن، حيث نستهدف نسبة توطين تصل إلى أكثر من 70%.

من جهته، قال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة بيكر هيوز لورينزو سيمونيلي: يُعد هذا اليوم بمثابة شهادة على جهود شركتي بيكر هيوز و«دسر» المستمرة لتعزيز القيمة المحلية لخدمة سوق المواد الكيميائية بشكل أفضل في المملكة وفي جميع أنحاء المنطقة. وتماشيًا مع رؤية المملكة، يمثل افتتاح المصنع السعودي للكيماويات البترولية علامة فارقة أخرى في رحلة المملكة الرائعة نحو النمو الاقتصادي والصناعي.

وتابع قائلًا: وبالنسبة لشركة بيكر هيوز، أنا فخور بأن نكون جزءًا من الرحلة التي بدأناها منذ أكثر من 85 عامًا في المملكة العربية السعودية، حيث نستثمر في النمو معًا.

يذكر أن منشأة بيترولايت السعودية للكيماويات تمتد على مساحة 90 ألف متر مربع تقريبًا، وتضم مختبرًا لمراقبة الجودة في الموقع، ومواد تغذية لخط أنابيب أكسيد الإيثيلين وأكسيد البروبيلين، و14 خزانًا للتخزين، كما تصنع المنشأة مواد الكيماويات النفطية والصناعية.

مستثمرو النفط يتوقعون المكاسب مع تفاقم المخاطر الجيوسياسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يتأمل مستثمرو النفط في افتتاح تداولات اليوم الاثنين مواصلة المكاسب القوية التي سجلتها في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت التي تجاوزت ستة بالمئة، حيث انتهى الخامان القياسيان برنت، وغرب تكساس الوسيط، على ارتفاع عند 82.19 دولارا و76.84 دولارا للبرميل على التوالي في إغلاق الجمعة الماضية.

وجاء المزيد من الدعم لأسعار النفط الخام من القوة الأوسع التي الملحوظة في هوامش التكرير. وكانت عمليات سحب المنتجات المكررة في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي داعمة للهوامش، في حين استمرت الاضطرابات في البحر الأحمر وانقطاع مصافي التكرير أيضًا في تقديم الدعم لأسواق المنتجات المكررة، وخاصة نواتج التقطير المتوسطة.

وتلقت العقود الآجلة للنفط الخام الدعم من قوة أسعار البنزين والديزل، حيث أدى التوقف الكبير في مصافي التكرير الأميركية، سواء المخطط له أو غير المخطط له، إلى تضييق أسواق المنتجات. وارتفعت العقود الآجلة للبنزين بنسبة 9 % تقريبًا في الأسبوع إلى 2.34 دولار للغالون، بينما ارتفعت العقود الآجلة لزيت التدفئة بنسبة 11 % إلى 2.96 دولار للغالون.

كما أن الدعوات المتشائمة نسبيًا من إدارة معلومات الطاقة الأميركية، التي تقول إن إنتاج النفط الخام الأميركي من غير المرجح أن يتجاوز المستوى الحالي البالغ 13.3 مليون برميل يوميًا حتى أوائل عام 2025، عززت أيضًا أسعار النفط.

وفي حين أن الإنتاج الأميركي المرتفع بشكل قياسي كان أيضًا بمثابة نقطة ضعف لأسعار النفط، فإن إدارة معلومات الطاقة تتوقع انخفاضًا في الإنتاج حتى عام 2024، ولن يستعيد هذا الإنتاج مستوياته القياسية إلا في أوائل عام 2025. وقدمت التوقعات بعض الدعم لأسعار النفط الأسبوع الماضي. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن مخزونات الخام الأميركية ارتفعت مع انخفاض استهلاك مصافي النفط في أعقاب طقس شديد البرودة أدى إلى توقف الاستخدام الشهر الماضي. وقالت إن مخزونات الخام زادت 5.5 مليون برميل إلى 427.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثاني من فبراير مقارنة مع توقعات المحللين بزيادة قدرها 1.9 مليون برميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما انخفضت بمقدار 33000 برميل في الأسبوع. وارتفعت أسعار النفط مباشرة بعد صدور البيانات على الرغم من زيادة مخزونات الخام. بينما انخفضت طاقة التكرير بمقدار 9000 برميل يوميًا، إلى أدنى مستوى لها منذ يناير 2023، في حين انخفضت معدلات التشغيل بمقدار 0.5 نقطة مئوية إلى أدنى مستوى منذ ديسمبر 2022.

وعلى ساحل الخليج الأميركي، الذي تعرض الشهر الماضي لتجميد عميق أدى إلى توقف 15 % من طاقة التكرير، انخفضت معدلات الاستخدام إلى أدنى مستوى لها منذ سبتمبر 2021، وفقًا للبيانات. وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس: «إن زيادة النفط الخام هي في الغالب نتيجة لانخفاض تشغيل المصافي - والعواصف والصيانة المرتبطة بها، وارتفاع صافي واردات الخام الأميركي». «ولكن مع تعافي الطلب الأميركي على النفط، شهدت المنتجات المكررة سحبًا كبيرًا، مما أدى إلى سحب كبير جدًا من المنتجات المكررة». وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات البنزين الأميركية انخفضت 3.1 مليون برميل في الأسبوع إلى 251 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين لزيادة قدرها 140 ألف برميل. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات نواتج التقطير، والتي تشمل الديزل وزيت التدفئة، انخفضت بمقدار 3.2 مليون برميل في الأسبوع إلى 127.6 مليون برميل، مقابل توقعات بانخفاض قدره مليون برميل. وقالت إدارة معلومات الطاقة، إن صافي واردات النفط الخام الأميركية ارتفع بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا. وعاد إنتاج النفط الخام الأميركي الأسبوع الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 13.3 مليون برميل يوميا. وسيشهد إنتاج النفط في حوض الصخر الزيتي برميان الهائل في تكساس ونيو مكسيكو هذا العام أبطأ نمو سنوي منذ عام 2021، وفقا للمشاركين في السوق، حيث أدت سلسلة من عمليات الاستحواذ إلى تقليص النشاط بين شركات الحفر الخاصة.

وبلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط مستوى قياسيا عند 12.93 مليون برميل يوميا في 2023. وخفضت إدارة الطاقة الأميركية هذا الشهر توقعاتها للنمو في 2024 بمقدار 120 ألف برميل يوميا إلى 170 ألف برميل يوميا، بانخفاض حاد من نمو يزيد على مليون برميل يوميا في 2023.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أنه من المتوقع أن ينتج حوض برميان رقما قياسيا عند 5.974 مليون برميل يوميا في فبراير، على الرغم من أن ذلك سيكون أصغر نمو على أساس شهري منذ يوليو. وقد تجاوز إنتاج النفط في الولايات المتحدة توقعات العديد من المحللين والحكومة على مدى السنوات القليلة الماضية، وفقًا لتحليل بيانات إدارة معلومات الطاقة.

ولدى المحللين المستقلين توقعات أعلى لنمو إنتاج حقل برميان، وهي أعلى بكثير مما تتوقعه إدارة معلومات الطاقة لإجمالي نمو الإنتاج الأميركي. وبالنسبة لهذا العام، تتوقع ريستاد إنرجي أن ينمو إنتاج حوض برميان بمقدار 320 ألفًا إلى 360 ألف برميل يوميًا، مقارنة بالنمو المقدر بـ 520 ألف برميل يوميًا في عام 2023.

وفي الأحداث المؤثرة على تداولات النفط خلال الأسبوع الماضي، سعت الحكومة الهندية إلى إبرام صفقة شراء نفط لعدة سنوات مع غيانا، وستكون حريصة على الشراء في مناطق التنقيب هناك، مما يشير إلى أن الشركات الهندية المملوكة للدولة قد تستحوذ على بعض الأجزاء المتخلى عنها في منطقة ستابروك. وأعلنت شركة النفط الأميركية الكبرى إكسون موبيل أنها ستحفر بئرين استكشافيين شمال وغرب منطقة ستابروك التابعة لها في منطقة إيسيكويبو البحرية المتنازع عليها مع فنزويلا، مما أثار غضب كاراكاس وأثار التوترات في المنطقة مرة أخرى.

وفي استراليا، انهار اندماج نفطي العملاق وسط ضغوط المساهمين، إذ ألغت شركتا النفط الأسترالية وود سايد، وسانتوس عملية اندماجهما بقيمة 52 مليار دولار، حيث لم تتمكن الشركتان من الاتفاق على مستوى التقييم وفشلتا في اجتياز إجراءات العناية الواجبة.

وانخفضت أسعار البلاديوم إلى ما دون سعر البلاتين للمرة الأولى منذ أبريل 2018 الأسبوع الماضي، حيث انخفضت إلى 870 دولارًا للأونصة، حيث كان قطاع السيارات يتجه بشكل متزايد نحو خيار البلاتين الأرخص.

وتجاوز توليد طاقة الرياح في أوروبا الغاز الطبيعي في العام الماضي، وهو ما يمثل 18 % من إمدادات القارة ويخسر فقط أمام الطاقة النووية، ومع ذلك، فإن انخفاض الغاز بنسبة 15 % على أساس سنوي قد ينتعش هذا العام مع وانخفضت الأسعار إلى أقل من 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ورفعت مجموعتان ناشطتان دعوى قضائية ضد بورصة لندن للمعادن للسماح ببيع النحاس من منجم غراسبيرج الذي تديره شركة فريبورت ماكموران في إندونيسيا، بزعم تلويث مصادر المياه بالنفايات.

وبغض النظر عن مخاوف الطلب، حققت قيادة السيارات في الولايات المتحدة رقماً قياسياً. وذكرت وزارة النقل الأميركية أن السفر على الطرق الأميركية ارتفع بنسبة 2.1 % إلى 3.263 تريليون ميل، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، حيث دفعت المكاتب والوكالات الفيدرالية العمال إلى العودة وسط انخفاض أسعار البنزين.

وصرح البيت الأبيض أن التوقف المؤقت في الموافقات على محطات الغاز الطبيعي المسال يجب أن يزن تأثير مشاريع الغاز الجديدة على سوق الهيدروجين الأخضر، قائلاً إن التجديد التنظيمي يجب أن يستغرق أشهرًا وليس سنوات.
وتدرس ألمانيا تأميم مصفاة مملوكة لروسيا، وقالت الحكومة الألمانية إنها تحقق في خيار مصادرة شركة روسنفت دويتشلاند، وهي شركة تابعة لشركة النفط الروسية التي تديرها الدولة والتي تمتلك أسهمًا في ثلاثة مصانع ألمانية وتدير مصفاة شويدت.

وفي المكسيك، أجلت شركة النفط الوطنية المكسيكية المحاصرة، بيميكس، إطلاق أكبر أصولها غير المستغلة، وهو حقل زاما الذي تبلغ طاقته 675 مليون برميل والذي اكتشفته في الأصل شركة تالوس إنيرجي، لمدة عام واحد حتى عام 2026، مشيرة إلى الحاجة إلى مزيد من التقييم الهندسي.

وقالت كريستالينا جورجييفا المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، أمس الأحد إنها واثقة بشأن الآفاق الاقتصادية رغم الشكوك المحيطة بالحرب والأوضاع الجيوسياسية في ظل بقاء الاقتصاد العالمي صامدا.
وأضافت أنه بالإضافة إلى التوفير، فإن إلغاء الدعم التنازلي للطاقة «يحد من التلوث، ويساعد على تحسين الإنفاق الاجتماعي»، في نسخة من الخطاب نشرت على موقع صندوق النقد الدولي. وفي آخر تحديث اقتصادي إقليمي نشره الشهر الماضي، قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نزولاً إلى 2.9 % هذا العام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تخفيضات إنتاج النفط على المدى القصير.

أسعار الديزل ترتفع في 2024 مع تقلص المخزونات العالمية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تقلصت المخزونات العالمية من الديزل ونواتج التقطير الوسيطة الأخرى أقل من المعتاد، وقد تبدأ الأسعار في الارتفاع بسرعة إذا خرجت الاقتصادات الصناعية في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية من الركود المستمر في عام 2024. وبدأت مخزونات الديزل وزيت التدفئة وزيت الغاز أقل من المتوسط الموسمي السابق لعشر سنوات في جميع أنحاء أميركا الشمالية وأوروبا وسنغافورة في يناير، الأمر الذي بدأ في ممارسة ضغوط تصاعدية على أسعار الوقود.

وقد لاحظ المستثمرون بالفعل وجمعوا مركزًا يعادل 56 مليون برميل في اثنين من العقود الآجلة وعقود الخيارات الرئيسة المرتبطة بنواتج التقطير المتوسطة ارتفاعًا من 20 مليون برميل في منتصف ديسمبر. ويعد الديزل وزيوت الوقود المقطرة الأخرى بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الصناعي، ويستخدم على نطاق واسع في التصنيع ونقل البضائع والبناء، وبالتالي فهو أكثر أنواع الوقود حساسية لحالة دورة الأعمال.

وأكدت البيانات الأخيرة أن المصنعين في الولايات المتحدة يستعدون للعودة إلى النمو بعد فترة انكماش دوري طويلة وإن كانت ضحلة في 2022/ 23. وقد شهدت الشركات المصنعة الأوروبية انكماشا أطول وأعمق بكثير بسبب الارتفاع في أسعار الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022.

لكن في أوروبا أيضاً هناك دلائل على أن أسوأ ما في الانكماش الاقتصادي قد انتهى الآن وأن القطاع سيعود إلى النمو قبل نهاية العام. ويتوقع المتداولون أن يقوم كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة هذا العام، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الارتفاع الدوري.

ونتيجة لذلك، من المرجح أن تظل المخزونات العالمية من نواتج التقطير أقل من المتوسط، ومن الممكن أن تتقلص بسهولة أكثر، مما يزيد من الضغوط الصعودية على الأسعار. وفي الولايات المتحدة، بلغت مخزونات زيت الوقود المقطر 114 مليون برميل في نهاية نوفمبر 2023، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 1951، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وكانت مخزونات نواتج التقطير في الولايات المتحدة أقل بمقدار 22 مليون برميل (16- % أو 1.42- انحراف معياري) عن المتوسط الموسمي السابق لعشر سنوات.

ومنذ ذلك الحين أصبحت المخزونات أكثر راحة لكنها لا تزال أقل بمقدار 10 ملايين برميل (7- % أو 0.54- انحراف معياري) عن المتوسط الموسمي قرب نهاية يناير. وفي أوروبا، كانت المخزونات أقل بمقدار 20 مليون برميل (5- % أو 0.80- انحراف معياري) عن متوسط السنوات العشر السابقة في نهاية ديسمبر، وهي أحدث البيانات المتاحة.

وفي سنغافورة، كانت مخزونات نواتج التقطير في المتوسط 3 ملايين برميل (33- % أو 1.95- انحراف معياري) أقل من متوسط العشر سنوات في يناير. ولم يكن هناك تراكم مستدام للمخزونات في أي من المناطق على الرغم من النشاط الصناعي المنخفض خلال العام الماضي.

وأدى تغيير مسار الناقلات من الشرق إلى الغرب من البحر الأحمر وقناة السويس إلى الطريق الأطول بكثير حول أفريقيا إلى تقييد ملايين البراميل من وقود الديزل وزيت الغاز كمخزونات إضافية على المياه.

وبشكل أعم، ارتفعت هوامش زيت الغاز منذ بداية عام 2024، مما يعكس الانخفاض المطرد في الربع الرابع من عام 2023. وحتى الآن كان التأثير على المستخدمين النهائيين ضعيفا لأن أسعار النفط الخام، التي تمثل معظم التكلفة الإجمالية، ظلت ثابتة إلى حد ما منذ بداية العام. وارتفعت هوامش زيت الغاز لشهر أبريل 2024 بنسبة 37 % منذ بداية العام، لكن أسعار النفط الخام ارتفعت بنسبة 2 % فقط؛ وكان التأثير المشترك هو زيادة أسعار زيت الغاز بنسبة 9 %.

ويقترب المصنعون الأميركيون من نهاية تباطؤ طويل بشكل غير معتاد ولكنه سطحي في دورة الأعمال، والذي من المفترض أن يبدأ في تعزيز استهلاك الطاقة في وقت لاحق من عام 2024. وارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 49.1 (المئوي الخامس والعشرون لجميع الأشهر منذ عام 1980) في يناير مقارنة بـ 47.1 (المئوي السادس عشر) في ديسمبر.

وارتفعت قراءات المؤشر تدريجياً من مستوى منخفض بلغ 46.0 (المئوي الحادي عشر) في يونيو 2023 وكانت قراءات هذا الشهر هي الأعلى منذ أكتوبر 2022، مما يشير إلى أن القطاع يستعد لاستئناف التوسع. وكان التباطؤ الأخير في قطاع التصنيع غير معتاد إلى حد كبير، فهو أطول كثيراً من التباطؤ العادي في منتصف الدورة أو «التصحيح الناعم» ولكنه أقل حدة كثيراً من الركود العادي في نهاية الدورة. وكان المؤشر المركب أقل من عتبة 50 نقطة التي تفصل النشاط المتوسع عن الانكماش لمدة 15 شهرًا متتاليًا منذ أكتوبر 2022. وكانت هذه المدة تشترك مع الركود (عادة 11 شهرًا أو أكثر) أكثر من التباطؤ في منتصف الدورة (عادة ثمانية أشهر أو أقل).

لكن يبدو أن الانكماش كان سطحيًا مع انخفاض أحجام الإنتاج الشهرية بأقل من 2 % وفي معظم الحالات بأقل من 1 % منذ الذروة التي بلغتها في أكتوبر 2022 وفقًا لبيانات منفصلة من الاحتياطي الفيدرالي. ويشترك هذا العمق مع فترات الركود الضعيفة في منتصف الدورة في الكثير من الأمور المشتركة مقارنة بأي من حالات الركود الرسمية التي شهدتها الأعوام الخمسين الماضية.

وحول الطلب على الديزل، يرتبط استهلاك الديزل وزيوت الوقود المقطرة الأخرى ارتباطًا وثيقًا بدورة التصنيع والشحن، لذا من المرجح جدًا أن يؤدي انتعاش الأعمال إلى تجدد النمو في استخدام نواتج التقطير في عام 2024. وكان حجم نواتج التقطير الموردة للسوق المحلية، وهو مؤشر للاستهلاك، ثابتا أو انخفض قليلا منذ أن وصل إلى ذروته الدورية في منتصف عام 2022.

وكان التراجع في الاستهلاك بشكل عام نحو 100 ألف برميل يوميا، أي أقل من 3 % من الذروة الدورية، بما يتفق مع الانخفاض الضحل في إنتاج الصناعات التحويلية. وبمجرد إضافة وقود الديزل الحيوي وأنواع الديزل المتجددة الأخرى، ظل استهلاك الوقود ثابتًا إلى حد كبير منذ منتصف عام 2022. وإذا عاد قطاع التصنيع إلى النمو، وهو ما يبدو الآن مرجحًا للغاية، فسيبدأ استهلاك الديزل في الارتفاع مرة أخرى في النصف الأول من عام 2024.

محللون: أسواق النفط تحت 4 ضغوط وتعديل سياسات «أوبك +» ليس مرجحا قريبا

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تقع أسواق النفط تحت أربعة ضغوط تتمثل في توقعات أسعار الفائدة، والاضطرابات الجيوسياسية، وأزمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي وأزمة سوق العقارات الصينية، بحسب ما ذكره لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون.

وقال بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، «إن عدم اليقين مسيطر على السوق النفطية، ما يؤدي إلى تباين التقييمات»، مستبعدا تعديل سياسات «أوبك +» على المدى القصير.

وأشار إلى أن الانتعاش المحتمل يعني - ضمنا - وجود دفعة أقوى للطلب في المستقبل مع عودة التفاؤل بعدما حولت السياسة الصينية التركيز إلى النمو، كما أن حزمة الرئيس الأمريكي جو بايدن لتحفيز البنية التحتية تحفز الاقتصاد بشكل كبير، علاوة على أن الهند تتقدم والتضخم العالمي يتلاشى وتخفيضات أسعار الفائدة قادمة.

ووفقا للمحللين، فإن أسواق النفط تكافح منذ بداية 2024 المخاوف بشأن تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية، مشيرين إلى تمكن أوروبا من تجنب الركود الفني بأضيق الهوامش، بينما تكافح الصين لدرء انكماش واسع النطاق والقطاع العقاري المحاصر.

بدوره، ذكر روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة، أن سوق النفط الخام أقرب إلى استمرار وتيرة المكاسب، مع عدم استبعاد بقاء التقلبات بسبب البيانات المتضادة التأثير في حركة الأسعار.

وأوضح أن انقطاع الإمدادات بسبب التوترات الجيوسياسية - مثل هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية وهجمات الحوثيين على السفن - يزيد من تشديد إمدادات نواتج التقطير.

ولفت إلى أن المخزونات العالمية من الديزل ونواتج التقطير المتوسطة الأخرى، سجلت أقل من المعدل الطبيعي، ما يؤدي إلى ضغوط تصاعدية على أسعار الوقود، معتبرا انتعاش الاقتصادات الصناعية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية يتسبب في زيادة الطلب على الديزل، ما يؤدي إلى تفاقم النقص في المخزون.

من ناحيته، بين دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية أن أسعار النفط الخام تميل إلى الانتعاش مجددا بعد انحسار نسبي في مخاوف الركود العالمي، وهو ما يرجح معه أن تبقى «أوبك +» على خطط خفض الإنتاج.

ونوه بتأكيد دوائر تحليلية دولية، أن القلق الكبير السابق الذي استمر لفترة طويلة، كان يتمحور حول الارتفاع المذهل في أسعار الفائدة، الذي كان من المرجح معه أن يؤدي إلى ركود واسع.

موسكو: رفض الاتحاد الأوروبي شراء الغاز الروسي سيسبب في ارتفاع حاد للأسعار الاقتصادية

حذرت وزارة الخارجية الروسية من أن محاولات الاتحاد الأوروبي للحد من شراء الغاز الطبيعي المسال من روسيا ستؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعاره، وستكون بمنزلة إطلاق الاتحاد الأوروبي النار على قدمه. وجاءت تصريحات الخارجية الروسية على لسان أرتيوم ستودينيكوف مدير الدائرة الأوروبية الأولى بالوزارة، و قال إن «كل هذه المحاولات ترقى إلى إطلاق النار على القدم، ورفض التعاون الكامل مع روسيا في مجال الطاقة له تأثير سلبي في الإنتاج الصناعي وتنافسية الشركات وفرص التصدير والقوة الشرائية للجمهور. أوروبا بحاجة إلى الغاز».

واستشهد ستودينيكوف ببلجيكا مثالا، التي تستورد 80 % من احتياجاتها من الغاز، مضيفا أن «عديدا من شركات الطاقة الأوروبية مستمرة في اعتبار إمدادات الغاز الروسي أحد الخيارات لتنويع مصادر الواردات، في ظل اعتماد الاتحاد الأوروبي المتنامي على الغاز الأمريكي».

الأردن يوقع اتفاق ربط كهربائي مع العراق لتزويده بـ200 ميغاواط

الشرق الأوسط

وقَّع الأردن والعراق اتفاقية للربط الكهربائي (الأحد) تنص على تزويد العراق بمقدار 40 ميغاواط من الكهرباء في المرحلة الأولى، على أن ترتفع إلى نحو 150- 200 ميغاواط في المرحلة الثانية التي من المتوقع أن تتم خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وحسب «وكالة الأنباء الأردنية»، فإن الاتفاقية جاءت لتزويد الجانب العراقي بالطاقة الكهربائية على جهد 132 كيلوفولت لتغذية أحمال منطقة الرطبة (جنوب غربي العراق) المقدرة بنحو 40 ميغاواط.

وقال مدير عام شركة الكهرباء الأردني أمجد الرواشدة، في تصريح صحافي عقب التوقيع، إنه تم استكمال جميع الإجراءات الفنية للمرحلة الأولى، والجانب العراقي الآن جاهز لاستقبال الكهرباء، وسيتم العمل على استكمال بعض الإجراءات المصرفية بين الطرفين، استعداداً لبدء تزويد الجانب العراقي بنحو 40 ميغاواط ضمن المرحلة الأولى، بينما يجري العمل حالياً على تجهيز المرحلة الثانية التي يتوقع أن تتم خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وأضاف أنه بعد اكتمال المرحلة الثانية، سيكون مجموع القدرة التي سيتم تزويد العراق بها نحو 150- 200 ميغاواط. ومع تطور مراحل الربط على المدى المتوسط يمكن أن تصل قدرة التزويد إلى 500 ميغاواط.

وكان الجانبان قد وقَّعا مذكرة تفاهم في 2018 بهدف التعاون في مجال الكهرباء، وإنشاء شبكة ربط كهربائية متزامنة بين البلدين. كما تم في عام 2020 توقيع عقد بيع الطاقة الكهربائية بين شركة الكهرباء والشركة العامة لنقل الطاقة الأردنية، لتزويد الجانب العراقي بقدرة كهربائية تتراوح ما بين 150- 200 ميغاواط.
وتم توقيع آلية تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي الأردني- العراقي بين شركة الكهرباء الأردنية والشركة العامة لنقل الطاقة في 2021، لإنشاء خط نقل هوائي 400 كيلوفولت، يربط محطة تحويل الريشة (شرق العاصمة الأردنية عمَّان) ومحطة تحويل القائم في الجانب العراقي، بطول 6 كيلومترات في الأراضي الأردنية، و330 كيلومتراً في الأراضي العراقية. كما وضع حجر الأساس لمشروع الربط الكهربائي الأردني العراقي في 2022.

وحسب وكالة «بترا»، فإن المرحلة الثانية من المشروع ستكون باستكمال الربط الكهربائي التزامني على جهد 400 كيلوفولت، والذي سيتطلب استكمال تدعيمات الشبكة الكهربائية في كلا الجانبين.

5 توصيات تُزيل أزمات الهيدروجين الأخضر

محمد عبد السند

الطاقة

يبرُز الهيدروجين الأخضر بصفته خيارًا مثاليًا -على ما يبدو- في وقت يصطدم فيه الكوكب بتحديات بيئية جسيمة تتعلق بتوفير الطاقة، وتستلزم تحولًا سريعًا وفاعلًا نحو المصادر النظيفة المستدامة.

ومن المتوقع أن يصبح الهيدروجين النظيف حلًا واعدًا من الجيل التالي لإزالة الكربون من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الصلب، إلى جانب قطاعي النقل عبر المسافات الطويلة والزراعة.

وتراهن كل الاقتصادات الكبرى؛ من بينها الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا والهند، على الهيدروجين منخفض الكربون لخفض بصماتها الكربونية، وكشفت تلك البلدان النقاب عن استثمارات ضخمة في قطاع الهيدروجين الأخضر لسد معدلات الطلب المتنامي على الصادرات.

صناعة ناشئة

ترى وكالة الطاقة الدولية أن تطوير أسواق الهيدروجين الأخضر هو خطوة مهمة نحو تعزيز تحول أمن الطاقة العالمي والطاقة النظيفة.

غير أن البيئة الطبيعية للهيدروجين النظيف، في الوقت الحالي، ما زالت في مراحلها الناشئة، ومن ثم فمن المهم وضع أسس لنظام بيئي فاعل وشفاف ومتكافئ لتداول تلك السلعة الحيوية؛ بما يساعد على الوصول إلى هدف الحياد الكربوني. وقدّم المنتدى الاقتصادي العالمي 5 توصيات لحل المشكلات التي تعرقل تداول الهيدروجين الأخضر عالميًا بسلاسة، تابعتها منصة الطاقة المتخصصة، وجاءت كالتالي:

-1 إزالة الحواجز التجارية

ستكون التكاليف ذات الصلة بالتجارة عنصرًا مهمًا يؤثر في تطوير سلاسل الإمدادات العالمية للهيدروجين الأخضر.

ووفق تقرير صادر مؤخرًا عن منظمة التجارة العالمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا»، يصل متوسط سعر التعريفة المطبقة على الهيدروجين بكل أنواعه؛ بما فيها الهيدروجين النظيف، إلى نحو 5.3% في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ما يزيد على الأمونيا (4.4%) والميثانول (5%).

وبدءًا من ديسمبر/كانون الأول (2023)، أتاحت 38 دولة فقط تداول الهيدروجين النظيف دون رسوم، مقابل 47 دولة أتاحت هذا للأمونيا، و53 دولة للميثانول.

وفي هذا الصدد فإن دعم تدفق السلع والخدمات ذات الصلة بسلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر عبر نظام تداول منخفض التكلفة مهم جدًا لتحفيز نمو سوق متكاملة وموحدة عالميًا لهذا الوقود منخفض الكربون.

-2 بيئة سياسة عالية يمكن التنبؤ بها
بشأن وضع السياسات الوطنية، تمتلك قرابة 30 دولة فقط سياسات وطنية للهيدروجين منخفض الكربون.

وظهرت 44 من السياسات الوطنية ذات الصلة بالهيدروجين خلال المدة بين 2009 و2021، واتخذت شكل إجراءات تقنية ومالية مثل المنح والقروض والامتيازات الضريبية.

ومع نمو قطاع الهيدروجين الأخضر، استحدثت تلك الدول سياسات جديدة، بل حدّثت السياسات القائمة بالفعل، ومن المهم أن تكون تلك السياسات متوافقة مع اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة تي بي تي (TBT) واتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية إس سي إم (SCM).

ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز القدرة على التنبؤ والتماسك والشفافية وفقًا لأطر منظمة التجارة العالمية.

-3 معايير الجودة المنسقة لتعزيز التجارة «الخضراء»
تُعد السياسات التي تؤثر في التجارة والمناخ -في آن واحد- مظهرًا مهمًا للإستراتيجيات التي تنتهجها الحكومات الوطنية.

وإلى جانب التعريفات؛ فإن الهيدروجين والسلع المصنعة باستعماله مادةً خامًا، مثل الأمونيا والحديد ومنتجات التكرير... إلخ، ربما تجذب الأنظمة الضريبية القائمة على محتواها من الكربون.

وتُعد آلية تعديل حدود الكربون للاتحاد الأوروبي، التي طُرحت مؤخرًا، مثالًا بارزًا في هذا الخصوص، وفق معلومات جمعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي عام 2026، ربما تخضع الأمونيا الخضراء أو الصلب المُنتَج من الهيدروجين الأخضر لضرائب منخفضة، مقارنة بالأنواع كثيفة الكربون من تلك السلع في الاتحاد الأوروبي.

وشهدت الولايات المتحدة الأميركية مؤخرًا تقديم 4 مشروعات قوانين إلى الكونغرس لمعالجة القضايا ذات الصلة بتطبيق رسوم على بعض السلع المستوردة التي تتجاوز كثافة الكربون فيها السلع نفسها المنتجَة في أميركا.

ومن الممكن أن تقترح الآلية التي طُرحت مؤخرًا لتحديد انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بإنتاج الهيدروجين ونقله آي إس أو/دي تي إس 19870 (ISO/DTS 19870) طرقًا لتحديد البصمة الكربونية التي تعزى إلى تصنيع الهيدروجين ونقله إلى مراكز الاستهلاك الخاصة به.

-4 إعادة توجيه الدعم المخصص للوقود الأحفوري

لتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول أواسط القرن الحالي (2050)، يحتاج العالم إلى 136 مليار دولار سنويًا في سلسلة قيمة الهيدروجين خلال المدة بين عامي 2023 و2050.

ويترقّب العالم فجوة استثمارية ضخمة بقيمة 790 مليار دولار بحلول نهاية العقد الجاري (2030)، وفق تقرير طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ولسد تلك الفجوة وتسهيل التحول الأخضر، يمكن التخلص من الدعم الحالي الممنوح إلى الوقود كثيف الانبعاثات الكربونية مثل الديزل والكيروسين، مع مراعاة احتياجات المجتمعات الفقيرة.

ومن الممكن استعمال الوفورات الناتجة عن ذلك في تقليص، أو حتى إزالة، الحواجز ذات الصلة بالتجارة المفروضة على المنتجات والخدمات التي تدعم استعمال أسرع للطاقة النظيفة بهدف منح الفرصة لظهور بدائل ناشئة مثل الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

-5 التعاون الدولي في المشتريات الحكومية

من الممكن أن يوفر نظام المشتريات الحكومي التقدمي والصديق للمناخ حافزًا لنشر الهيدروجين الأخضر والتقنيات ذات الصلة عبر خلق طلب يمكن التنبؤ به وتقليل عدم اليقين بشأن استهلاك هذا الوقود.

وفي هذا السياق يمكن استعمال اتفاقية المشتريات الحكومية جي بي إيه (GPA) التي أُبرمت برعاية منظمة التجارة العالمية، إلى جانب القواعد الأخرى ذات الصلة المعمول بها من قِبل المنظمة، مرجعًا لضمان أسواق مشتريات حكومية مفتوحة لدعم الأنظمة البيئية للهيدروجين الأخضر.

ولا يمكن هنا إغفال أهمية الشفافية والحوار والتعاون في تفادي التوترات التجارية، كما أن الدعم الممنوح لشروط تحول الطاقة محليًا يمكن أن يجذب التدفقات الاستثمارية في البنية التحتية والتقنيات الحساسة للمناخ.

شكراً